

ومهيماً، وأنه بوسع الإدارة الاميركية ان تتحكّم في اتجاهات النخب السياسية الاسرائيلية وفي اتجاهات وأمزجة الرأي العام الاسرائيلي، من طريق التلويح أو التهديد أو حتى الغاء القروض، وعدم اعطاء ضمانات حكومية اميركية لها. وبلا شك، فقد أدّى قرار الحكومة الاميركية بعدم اعطاء ضمانات بقروض قدرها عشرة مليارات دولار لاستيعاب المهاجرين السوفيات الجدد الى خسارة انتخابية واضحة لليكود وتدهور في شعبيته. والثانية، كانت هجرة اليهود السوفيات الكثيفة في العامين الاخيرين من أبرز الأسباب القوية لتذمّر قطاعات كبيرة من الاسرائيليين ذوي الأصل الشرقي (السفارديم) من حزب الليكود وحكومته<sup>(١٦)</sup>، التي جاءت بتلك الموجة العاتية من الهجرة، وذلك لمنافسة المهاجرين الجدد لهم في سوق العمل، خاصة اذا ما علمنا بأن العامل من المهاجرين الجدد قد يقبل ثلث ما يتقاضاه العامل الاسرائيلي<sup>(١٧)</sup>؛ وتدرك الى أي مدى تمثّل موجة الهجرة الجديدة تهديداً حقيقياً لما حقّقه الشرقيون من مكانة اجتماعية وسياسية في السنوات الاخيرة في المجتمع الاسرائيلي، ولذلك فقد حزب الليكود تأييد قطاع لا يستهان به من اليهود الشرقيين في الانتخابات الاخيرة.

### المنظور المستقبلي

هكذا، أوضحت نتائج الانتخابات الاسرائيلية الاخيرة، ان المستقبل السياسي لكتلة المهاجرين السوفيات الجدد وصل الى مفترق سبيلين لا ثالث لهما. أولهما، ان تستوعب الساحة السياسية الاسرائيلية المهاجرين السوفيات الجدد، وينخرط هؤلاء في الخريطة السياسية الحزبية الاسرائيلية الحالية. وفي هذه الحالة، سيعطى الثقل الانتخابي والنوعي لهم زخماً وقوة لليسار الصهيوني، وخاصة حزب العمل وتكتل ميرتس، أي الاحزاب غير الدينية التي تعتمد على الاشكناز. ولكي يتحقق هذا الاحتمال، لا بدّ من استيعاب هؤلاء المهاجرين وتوفير أعمال لائقة لهم والقضاء على البطالة بين صفوفهم وتوفير سكن ملائم لأسرهم. واذا تحقق ذلك، فانه يحمل، في طياته، تزايداً للتأثير السياسي للمهاجرين السوفيات بازدياد حجم الهجرة الذي يمكن ان يصل الى ١ - ٢ مليون مهاجر يهودي سوفياتي، بما يحمله ذلك من نتائج على صعيد الساحة السياسية الداخلية الاسرائيلية، وعلى صعيد السياسة الاسرائيلية تجاه الارض المحتلة. ان هجرة هذا الكمّ من المهاجرين قد تساعد اسرائيل على الاحتفاظ بتوازنها السكاني (الديمغرافي) تجاه التزايد العربي بين سكانها، ولكن هؤلاء المهاجرين الذين يميّزون بمستوى عالٍ من التعليم والتأهيل في مجالات الصناعة والخدمات، ويتصفون، أيضاً، بخصائص نوعية جديدة، تجعلهم مختلفين عن المستوطنين الأوائل، سيحدثون طفرة في طبيعة اسرائيل بتحوّلها الى التركيز الشديد على الصناعة والتكنولوجيا، ممّا يجعلها تحتاج الى توسيع مجالها الحيوي ليس من طريق الاستيطان، ولكن ربما من طريق الاتفاق مع دول المنطقة عبر اتفاقيات التسوية لتحاول ان تمارس الدور المهيمن اقتصادياً وحضارياً على المنطقة العربية. وقد يتطلّب ذلك منها بعض التنازلات الخاصة المتعلقة بالاراضي التي احتلتها في حرب العام ١٩٦٧ بغرض التخلّص من سكانها العرب من ناحية، وفتح الحدود مع جيرانها لممارسة هذا الدور الذي يتطلّبها واقعها الجديد الذي خلقتة هجرة اليهود السوفيات من ناحية أخرى، وفي الوقت نفسه، سيعني ذلك تخلّص اسرائيل من طبيعتها الدينية وهويتها اليهودية.

أما السبيل الثاني، فهو ان تتشكّل كتلة تصويتية متماسكة لهؤلاء المهاجرين قد تجد تعبيرها في حزب سياسي يمثّلها ويستطيع ان يعكس ثقّلها النوعي وخصوصيتها الثقافية والاثنية على الساحة الحزبية الاسرائيلية، ويتطلّب تحقّق هذا البديل المستقبلي ان تفشل حكومة العمل الحالية في